

دراسة كمية للمستقبل الحضري في مصر باستخدام المنحنى

اللوجستي

أ. محمد مصطفى عطية

د. هشام مخلوف

تتسم الدول النامية بانخفاض نسبة سكان الحضر اذا ما قورنت بالدول المتقدمة وتنتج كل من الدول النامية والدول المتقدمة الى زيادة نسبة سكانها الحضريين .

فلو نظرنا الى الدول النامية نجد ان ثلث سكانها يعيشون في مناطق حضرية في هذه الايام ، ومن المنتظر ان تصل هذه النسبة الى النصف مع بداية القرن الحادى والعشرين . وفي الدول المتقدمة يعيش ثلث سكانها في مناطق حضرية في هذه الايام ومن المنتظر ان تصل هذه النسبة الى ٧٥٪؎ في عام ٢٠٠٠ م (الشتوانى ، ١٩٧٩) .

وفي مصر تتجه نسبة سكان الحضر الى الزيادة من تعداد آخر .. فقد ارتفعت النسبة من ١٧٪؎ في عام ١٩٠٧ الى ٤٣٪؎ في عام ١٩٨٦ . ويتأثر النمو الحضري بزيادة الطبيعية والهجرة من الريف الى الحضر والاضافات الادارية الناتجة من اعادة تبويب بعض المناطق الريفية الى مناطق حضرية . وتتأثر الزيادة الطبيعية بالخصوصية والوفيات . وتختلف هذه المتغيرات الديموغرافية في قوتها تأثيرها على الزيادة في سكان الحضر . لذلك فان الأمر يتطلب دراسة دور كل متغير من هذه المتغيرات على سكان الحضر وذلك في محاولة للتنبؤ بسكان الحضر خلال العشرين عاما القادمة . ولكن نتبادر بسکان الحضر لابد أن نقوم باسقاط السكان حسب العمر والنوع أولاً . ثم نقوم بتوزيعهم بين المناطق الحضرية والريفية بعد ذلك . وقد تناولت هذه الدراسة تقدير السكان حسب العمر والنوع باستخدام طريقة الامم المتحدة (الامم المتحدة ، ١٩٦٠) ثم توزيعهم على المناطق الحضرية والريفية باستخدام طريقة الجدول اللوجستي في الاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٦ . ثم قامت بدراسة دور كل من الخصوبة والهجرة الداخلية على سكان الحضر لايكـون المستقبـل وانتهـت الى تأثيرـ الخصوبـة علىـ الـزيـادة فيـ سـكـانـ الحـضـرـ لاـيكـونـ فـعـالـاـ الاـ فـيـ الـاجـلـ الطـوـيلـ اـماـ الـهـجـرـةـ الدـاخـلـيـةـ فـهـيـ مـتـغـيرـ لهـ تـأـثـيرـ المـباـشـرـ علىـ سـكـانـ الحـضـرـ فـيـ الـاجـلـ القـعـيـرـ وـالـطـوـيلـ عـلـىـ السـوـاءـ . وـقـدـمـتـ تـصـورـ لـمـاـ يـمـكـنـ انـ يـكـونـ عـلـىـ سـكـانـ الحـضـرـ حـتـىـ عـامـ ٢٠٠٦ـ .

وسوف نستعرض فيما يلى كيفية قياس اتجاهان التحضر والفرض الستى بني عليها تقدير اجمالي السكان وسكان الحضر في المستقبل ثم نتناول بالدراسة أثر كل من الخصوبة والهجرة على نمو سكان الحضر في مصر خلال فترة الاسقاط .

أولاً : قياس اتجاهات التحضر :

يمكن أن تقامس اتجاهات التحضر بعدة طرق أهمها :-

- ١ - اتجاهات النمو في سكان الحضر .
- ٢ - اتجاهات النمو في سكان الريف .
- ٣ - الفرق بين النمو في سكان الحضر والنمو في سكان الريف .

The Urban-Rural Growth Difference (U.R.G.D.) :

وإذا كانت مقاييس اتجاهات التحضر تتعامل مع اتجاهات سلوك النمو البشري في المستقبل القريب أو البعيد ، وهذه الاتجاهات تتاثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التي يصعب التكهن بها ، ومعرفة سلوكها بدقة . فإنه لا يوجد مقياس مهما بلغت كفائه يمكنه أن يعطى تقديرًا لعدد سكان الحضر في المستقبل يتطابق تماماً مع الواقع الفعلى ... ولكن تفاضل المقاييس فيما بينها يكون يتبعها للنتائج السيئة في التقدير . وسوف نتناول فيما يلى هذه المقاييس لاختيار المقياس المناسب واستخدامه في قياس اتجاهات التحضر في مصر .

١ - مقاييس اتجاهات النمو في سكان الحضر

يمكن أن تقامس اتجاهات النمو في سكان الحضر بعدة طرق أهمها :-

أ - المعدل السنوي لنمو سكان الحضر : وهذا المقياس قد يؤدي إلى نتائج غير مقبولة وخاصة إذا ما استخدم لتقدير سكان الحضر لفترات طويلة ، وذلك لأن معدل نمو سكان الحضر غالباً ما يكون أكبر من معدل النمو للسكان الكلى مما يتربّ عليه زيادة عدد سكان الحضر عن عدد السكان الكلى في الأجل الطويل وهذا أمر غير مقبول .

ب - الزيادة السنوية في مستوى التحضر (أى الزيادة السنوية في النسبة المئوية لسكان الحضر) : ومن الواضح أن هذا المقياس لا يمكن أن يقدر الاتجاهات الحضرية بدون حدود لأن استمرار الاتجاهات الحضرية بدون حدود وفقاً لهذا المقياس يؤدي إلى الحصول على مستويات للتحضر تصل إلى ١٠٠٪ وقد تزيد . وهذا أمر غير منطقى .

ج - معدل الزيادة السنوية في مستوى التحضر : وهذا المقياس بما يتضمنه من قياس لمستوى التحضر بالزيادة النسبية في النسبة المئوية لسكان الحضر يؤدي إلى نتائج غير دقيقة ليس في الأجل الطويل فحسب ولكن عند تقدير سكان الحضر لفترات قصيرة . وذلك لأن الزيادة في النسبة المئوية لمستوى التحضر سوف تزداد كنسبة مئوية من المستوى الذي يتم الحصول عليه في كل لحظة زمنية في المستقبل .

٢ - مقياس اتجاهات النمو في سكان الريف :

يمكن ان تقاد اتجاهات التحضر عن طريق النمو في سكان الريف وهو عادة أقل من النمو في سكان الحضر واجمالي السكان .

ويلاحظ ان معدل النمو الشاب في سكان الريف والذى يقل عن معدل النمو للسكان الكلى والذى يحتفظ بالزيادة فى مستوى التحضر دون أن يؤدى الى تخفيض سكان الريف الى الصفر أو أقل من ذلك يمكن ان يستمر بلا حدود (أو على الأقل على مدى استمرار نمو السكان الكلى) . ولكن الانخفاض الشاب فى النسبة المئوية لسكان الريف يؤدى الى نتائج مستحيلة اذا انخفضت النسبة المئوية الى الصفر او أقل .

ومن جهة اخرى اذا كانت النسبة المئوية لسكان الريف تنخفض بمعدلات ثابتة فان الحجم المطلق لسكان الريف سوف ينتهي الى التفاوت وهذا لا يتناقض مع ما هو مشاهد في الدول التي وصلت الى درجات عالية من التحضر ولكن تفاوته يمكن عن طريق الاعداد دون ان يؤدى الى الاستنفاد الكامل لسكان الريف .

واذا كان قياس اتجاهات التحضر عن طريق النمو في سكان الريف قد تتفق مع امكانية النمو في المستقبل فاته لا يمكن اعتباره مدخلاً منطقياً لقياس اتجاهات التحضر .

وعلى الرغم من أن مقاييس اتجاهات التحضر عن طريق النمو في سكان الحضر والنما في سكان الريف تعتبر محدودة الاستخدام لسوء نتائجها وعدم اتفاقها مع المنطق . الا انه يمكن الاستفادة منها في تحليل البيانات الجارية او البيانات التاريخية . وكذلك يمكن ان تستخدم في تقدير السكان ولكن لفترات زمنية محدودة .

٣ - مقياس الفرق بين النمو في سكان الحضر والنما في سكان الريف (U.R.G.D.)

يتسم هذا المقياس بعدة مزايا اهمها :-

١ - يمكن الحصول منه على نتائج طيبة عند المستويات المختلفة من التحضر اذا كان مستوى التحضر منخفضاً نجد ان كل من سكان الريف واجمالي السكان يتزايدون بخطى سريعة . وفي الجانب الآخر يزداد سكان الحضر ولكن بخطى اسرع من الزيادة في اجمالي السكان . وبزيادة النما في اجمالي السكان يزداد النما في سكان الحضر ويزداد النما في سكان الريف ولكن بدرجة اقل من الزيادة في سكان الحضر . فاذا ما انخفضت معدلات النما في اجمالي السكان نجد ان معدلات النما في سكان الريف تنخفض كما تنخفض معدلات النما في سكان الحضر ويكون انخفاضها بدرجة اكبر من الانخفاض في سكان الريف وربما اتجهت الى التناقض .

وعلى ذلك فان استخدام الفرق بين النمو فى سكان الحضر والريف (U.R.G.D) فى تقدير السكان لاي فترة زمنية يعطى نتائج مقبولة ومتتفقة مع الواقع .

٢ - ومن جهة اخرى نجد ان استخدام طريقة الفرق بين النمو فى سكان الحضر والريف (U.R.G.D) فى تقدير السكان يتمشى مع المفهوم العام للنمو السكاني فى كل من الحضر والريف . فالزيادة فى سكان الحضر تتاثر بقوة الجذب الى الحضر وبقوة الدفع من الريف الى الحضر . فقوة الجذب الى الحضر تعمل على زيادة معدلات النمو فى سكان الحضر وتخفيف معدلات النمو بين سكان الريف فيبتعد عن ذلك اختلافات فى معدلات النمو بين البيئتين الحضرية والريفية . وهذه الاختلافات تكون متقلبة وغير ثابتة فى الفترات الزمنية القصيرة ولكن كلما زادت الفترة الزمنية اتجه متوسط هذه الاختلافات الى التغير ببطء شديد .

سوف يؤدي الانتقال السريع من الريف الى الحضر الذى نشهده اليوم الى زيادة الضغط على فرص العمل المتاحة وكذلك الضغط على الخدمات والتسهيلات التى تقدمها البيئة الريفية . ويحدث عكس ذلك اذا ماحدث العكس . وهكذا تدور عجلة النمو السكاني عاملة على استمرار الاختلافات بين النمو الحضري والنمو الريفي . بحيث يكون اكثر قربا الى المستويات الثابتة على امتداد الفترات الزمنية طويلة المدى .

٣ - يتوقف الارتفاع فى مستوى التحضر على مدى ماتقدمه البيئة الحضرية من تسهيلات ، الى ان تصل الى مستوى تكون فيه الزيادات السكانية المنتقلة من الريف الى الحضر قد استوعبت جميع هذه التسهيلات . عندئذ يتباطأ معدل الارتفاع مرة اخرى . ويمكن التعبير عن ذلك عن طريق المنحنى اللوجستى ويعتبر ذلك ميزة تقدمها لنا طريقة الفرق بين النمو فى سكان الحضر والريف . ويمكن تلخيص فكرة استخدام الجدول اللوجستى فى اسقاط سكان الحضر فيما يلى : -

١ - يقدر سكان الحضر الاجمالى ونسبتهم المئوية من اجمالى السكان لكل فترة من فترات الاسقاط .

٢ - يمكننا ان نفترض امكان صياغة العلاقة بين الفرق فى النمو بين الحضر والريف (U.R.G.D) المفترض ثباته والمنحنى اللوجستى للنسبة المئوية لسكان الحضر وفقا لمعادلة المنحنى اللوجستى الآتية :-

$$Y_0 = \frac{1}{K + ab^x}$$

كما يمكن صياغتها كالتالي :-

$$Y_O = \frac{k}{1 + e^{a+bX}}$$

حيث k تمثل مقدارا ثابتا، (e) هي اساس اللوغاريتم الطبيعي ، (b, a) قيم محددة . ولو فرضنا ان كل من T_O ، U_O ، R_O تمثل سكان الريف وسكان الحضر واجمالي السكان على الترتيب في بداية الفترة الزمنية $(t=0)$ وان U_t ، R_t هم نفس السكان بعد عدد من السنوات قدرها (t) سنة وأن (d) تمثل الفرق في معدل النمو بين الحضر والريف $(U.R.G.D.)$ فائضا في اي لحظة من الزمن نجد ان :

$$U_t = U_O e^{ut}, \quad \text{and} \quad R_t = R_O e^{rt}$$

حيث (r, u) يمثلان معدلى النمو في كل من الحضر والريف على الترتيب .

$$\frac{U_t}{R_t} = \frac{U_t}{T_t - U_t} = \frac{U_O}{R_O} e^{(u-r)t} = \frac{U_O}{R_O} e^{dt}$$

وعلى ذلك فان

$$100 \frac{U_t}{T_t} = \frac{100 \frac{U_O}{R_O} e^{dt}}{1 + \frac{U_O}{R_O} e^{dt}}$$

وتعتبر هذه الصيغة صورة مبسطة لمعادلة المنحنى اللوجستي وتعبر فيها النسبة المئوية U_t/T_t عن مستوى التحضر . وتظل هذه المعادلة صحيحة طالما كان معدل النمو الحضري (u) ومعدل النمو الريفي (r) مختلفين والفرق بينهما $(d=u-r)$ يمثل مقدارا ثابتا .

ويمكن تبسيط المعادلة اكثر من ذلك اذا اعتربنا نقطة الاصل $(t=0)$ عند النقطة التي يبلغ فيها مستوى التحضر ٥٠٪ . بحيث تمثل الحد الاعلى لمعدل الارتفاع في مستوى التحضر ويكون المنحنى متباشلا حول هذه النقطة ، وعند ذلك تكون $(U_O = R_O)$ وبالتالي فان $U_O/R_O = 1$ وتصبح المعادلة كالتالي :-

$$100 \frac{U_t}{T_t} = 100 \frac{e^{dt}}{1+e^{dt}}$$

وتظل موجبة اذا كان مستوى التحضر اكبر من ٥٠٪ وسالبه اذا كان اقل من ذلك . واذا ما افترضنا كذلك ان $(d=1)$ - معبرا عنها كنسبة مئوية . فان المعادلة تصبح كالتالي :-

$$100 \frac{U_t}{T_t} = \frac{100 e^t}{1 + e^t}$$

وقيم هذا المنحنى مبينه بالملحق الاول بالكتيب الثامن للأمم المتحدة (U.N. 1974)

وفيما يلى الخطوات التى اتبعت لتقدير سكان الحضر فى مصر فى السنوات من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٦ (جدول رقم ١) :

- ١ - تم حساب النسب المئوية لسكان الحضر حسب السن والنوع من واقع بيانات تعداد ١٩٧٦ المعندي (جدول رقم ١ عمود ٤) .
 - ب - باستخدام الجدول اللوجستى تم ايجاد المستوى اللوجستى الذى يقابل النسبة المئوية لاجمالي سكان الحضر وهو يعادل (٢٥) ولكل فئة من فئات العمر (عمود رقم ٥) .
 - ج - تم تمهيد المستوى اللوجستى للفئات العمرية (٦٤-٢٥) باستخدام متواسط متحرك لكل ثلاث فئات متتالية (عمود ٦) .
 - د - يفترض دائماً أن مستوى التحضر للفئتين (٤٠)، (٩٥) لكل من الذكور والإناث متساوية .
 - ه - باستخدام النسبة المئوية لاجمالي سكان الحضر التى سبق تقديرها عسام ١٩٨١ وهى ٤٥٪ أمكن الحصول على المستوى اللوجستى المقابل لها من الجدول اللوجستى وهو يعادل ١٧ (عمود ٧) .
 - و - تفترض الطريقة ان مستوى التحضر لكل فئة من فئات العمر والنوع تسير في نفس اتجاه مستوى التحضر لاجمالي السكان وبينفس المقدار . وعلى ذلك تم حساب المستوى اللوجستى لكل فئة من فئات العمر والنوع في عام ١٩٨١ وذلك بالإضافة ثمان نقاط لكل مستوى من مستويات كل فئة عمرية (الفرق بين ١٧-٢٥، ٢٥-١٧) . (عمود رقم ٧) .
 - ز - بالاستعانة بالجدول اللوجستى أمكن استخراج النسبة المئوية لسكان الحضر المقابلة لكل مستوى لوجستى لكل فئة من فئات العمر (عمود ٨) وبقرب هذه النسبة المئوية في سكان عام ١٩٨١ السابق تقديره حسب العمر والنوع أمكن الحصول على سكان الحضر عام ١٩٨١ (عمود ١٠) .
 - خ - نتيجة لعمليات التقرير التي تتم في المراحل المختلفة من الحساب نجد ان اجمالي سكان الحضر المحسوب يختلف قليلاً عما سبق تقديره لذلك فقد تم حساب الفرق واعيد توزيعه على الفئات العمرية المختلفة بنسبة كل منها إلى اجمالي السكان لكل من الذكور والإناث كل على حدة (عمود ١١) .
 - ط - بنفس الاسلوب تم تقدير السكان حتى عام ٢٠٠٦ وتم حساب سكان الريف عن طريق طرح عدد سكان الحضر من اجمالي السكان .
- ولقد كان استخدامنا لطريقة المنحنى اللوجستى في تقدير سكان الحضر في مصر يرجع إلى بساطتها وسهولة تطبيقها وخاصة وأنه ليس هناك معلومات واضحة ودقيقة عن اتجاهات سكان الحضر تستوجب تطبيق منحنى معين مثل المنحنى الطبيعي Modified Normal Probability Curve أو المنحنى الأس Exponential Curve أو غيرها .

تقدير سكان المخفر حسب السن و النوع بـاستخدام طريقة المنحى الوجستي

۱

الموجستي، المنهج طريقة باستخدام النوع والسن حسب الحضر سكان تقدير تابع ستات

ثانياً : الفروض المستخدمة في التقدير :

سوف نفع فروضاً لاتجاهات الخصوبة والوفيات والهجرة الداخلية بما في ذلك إعادة التبويض في المستقبل آخذين في الاعتبار العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي ظهرت في المجتمع المصري والتي من شأنها العامل على خفض معدلات الخصوبة من جهة وخفض مستويات الوفيات من جهة أخرى.

١ - الفروض الخاصة بمعدلات الخصوبة الكلية وتوقعات الحياة عند الميلاد :

سوف نفع ثلاثة فروض لمعدلات الخصوبة الكلية وتوقعات الحياة عند الميلاد أحدهما مرتفع والأخر يمكن توقعه والثالث منخفض وذلك في السنوات من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٦ كما هو مبين بالجدول التالي :-

جدول رقم (٢)

الفروض الخاصة بمعدلات الخصوبة الكلية وتوقعات الحياة عند الميلاد
(٢٠٠٦ - ١٩٧٦)

سنوات التقدير	الفرض الأول						سنوات التقدير
	معدل الخصوبة الكلية ذكور	معدل الخصوبة الكلية إناث	توقع الحياة عند الميلاد ذكور	توقع الحياة عند الميلاد إناث	معدل الخصوبة الكلية ذكور	معدل الخصوبة الكلية إناث	
١٩٧٦	٦٥	٤٥	٦٠ سر	٥٨ سر	٨٥	٦٥	١٩٧٦
١٩٨١	٦٣٥	٤٦	٦٣ سر	٦١ سر	٦٥	٦٥	١٩٨١
١٩٨٦	٦٦	٤٣	٦٥	٦٣٥	٦٥	٦٥	١٩٨٦
١٩٩١	٦٦٥	٤٤	٦٨ سر	٦٦ سر	٦٥	٦٧٥	١٩٩١
١٩٩٦	٦٩	٤٥	٧٠٥ سر	٦٨٥ سر	٦٨	٧٠ سر	١٩٩٦
٢٠٠١	٧١	٤٣	٧٠٥ سر	٦٨٥ سر	٦٨	٧٠ سر	٢٠٠١
٢٠٠٦	٧١	٤٣	٧٠٥ سر	٦٨٥ سر	٦٨	٧٠ سر	٢٠٠٦

المصدر : (جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٨٠) .

وتبيّن الجداول ١، ٢، ٣ بالملحق معدلات الخصوبة العمرية الخاصة بهذه الفرض

٢ - الفروض الخاصة بمعدلات الهجرة الداخلية :

في حدود البيانات المتاحة افترضنا ان معدلات الزيادة الطبيعية لكل من سكان الحضر واجمالي السكان متساوية ، ويوضح الجدول التالي اجمالي السكان وسكن الحضر ومعدلات الزيادة السنوية من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٧٦ .

جدول رقم (٣)

اجمالي السكان وسكان الحضر ومعدلات الزيادة السنوية
ومعدلات الهجرة الداخلية (١٩٢٧ - ١٩٧٦)

سنة التعداد	سكنى الحضر	اجمالي السكان	معدل الزيادة السنوي٪	معدل الهجرة الداخلية (٥٤)	(٦)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٩٢٧	٣٨١٠٤٥٨	١٤١٧٧٨٦٤	-	-	-
١٩٣٧	٤٤٩١٦٩٣	١٥٩٢٠٦٩٤	١٢١	١٨١	٦
١٩٤٧	٦٣٦٣٢٥٧	١٨٩٦٦٧٦٧	١٩٢	١٩١	٢٣
١٩٦٠	٩٨٦٣٧٠٣	٢٥٩٨٤١٠١	٤٢	٤٢	١٤
١٩٦٦	١٢٠٩١٠٢٣	٢٩٨٤٧١٣٧	٣٨	٢٥	١٣
١٩٧٦	١٦٠٣٦٤٠٣	٣٦٦٢٦٢٠٤	٣٣	٢٣	١١

المصادر : (العمودين ٢، ٣ الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء ، ١٩٧٨ ، ١٩٦٧ والاعمدة ٤ ، ٥ ، ٦ محسوبة) .

ويبيّن العمودان ارقام ٤ ، ٥ بالجدول السابق معدل الزيادة السنوي لكل من الحضر واجمالي السكان على التوالي . وحيث اننا نفترض ان سكان الحضر يتزايدون بمعدلات تتساوى مع معدلات اجمالي السكان فان الفرق بين المعدلتين يمكن شاتجا عن الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر . ومن الجدول يمكن ان نتبين تناقض معدلات الهجرة الداخلية اعتبارا من عام ١٩٤٧ الى ١٩٦٦ في الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٦) وعلى ذلك سوف نفترض هذا الاتجاه النزولي ولكن بنسب مختلفة وفقا لثلاثة فروض كالاتي :-

- أ - انخفاض معدلات الهجرة الداخلية بنسبة ٥٪ حتى عام ١٩٨٦ ثم بنسبة ١٠٪ حتى عام ١٩٩٦ ثم بنسبة ٢٠٪ حتى عام ٢٠٠٦
- ب - انخفاض معدلات الهجرة الداخلية بنسبة ١٠٪ حتى عام ١٩٨٦ ثم بنسبة ٢٠٪ حتى عام ١٩٩٦ ثم بنسبة ٢٠٪ حتى عام ٢٠٠٦
- ج - انخفاض معدلات الهجرة الداخلية بنسبة ٢٠٪ حتى عام ١٩٨٦ ثم بنسبة ٣٠٪ حتى عام ١٩٩٦ ثم بنسبة ٤٠٪ حتى عام ٢٠٠٦

ويبيّن جدول رقم ٢ بالملحق معدلات الهجرة الداخلية وفقا لهذه الفروض خلال سنوات التقدير .

ثالثاً : تحليل مكونات النمو الحضري في فهو نتائج الاستطلاع :

يمكن دراسة أثر كل من الخصوبة والوفيات والهجرة الداخلية على سكان

الحضر في المستقبل في ظل الفروض السابق دراستها نستوضح منها الدور الذي يمكن ان يلعبه كل منها على حده ، وكذلك الدور الذي يمكن ان تؤديه متفايرة مع بعضها لتصوغ لنا الكيان الحضري في المستقبل . وعلى ذلك فقد تصورنا ان النمو الحضري في المستقبل يمكن ان يتحقق عن طريق احد الفروض الآتية :-

- ١ - ثبات معدلات الخصوبة الكلية ومعدلات الهجرة الداخلية عند مستواها عام ١٩٧٦ .
- ٢ - تغير معدلات الهجرة الداخلية وثبات معدلات الخصوبة عند المستوى المرتفع .
- ٣ - تغير معدلات الهجرة الداخلية ومعدلات الخصوبة معاً وفي وقت واحد عند المستوى المرتفع .
- ٤ - ثبات معدلات الهجرة الداخلية وتغير معدلات الخصوبة عن المستوى المرتفع .
- ٥ - تغير معدلات الهجرة الداخلية وثبات معدلات الخصوبة عند الفرض الذي يمكن توقعه .
- ٦ - ثبات معدلات الهجرة الداخلية وتغير معدلات الخصوبة عند المستوى الذي يمكن توقعه .
- ٧ - تغير معدلات الهجرة الداخلية ومعدلات الخصوبة معاً وفي وقت واحد عند المستوى الممكّن توقعه .
- ٨ - تغير معدلات الهجرة الداخلية وثبات معدلات الخصوبة عند المستوى المنخفض .
- ٩ - ثبات معدلات الهجرة الداخلية وتغير معدلات الخصوبة عند المستوى المنخفض .
- ١٠ - تغير معدلات الهجرة الداخلية ومعدلات الخصوبة معاً وفي وقت واحد عند المستوى المنخفض .

وفي جميع الفروض المتعلقة بتغير الخصوبة شفترض دائم اتجاه مستويات الوفيات الى التحسن .

وقد تم اسقاط اجمالي السكان وسكان الحضر ونتائج الاسقاط مبيّنة بالجدول ارقام ٥ ، ٦ ، ٧ بالملحق .

وسوف نستعرض فيما يلي هذه النتائج لكل مستوى من المستويات الثلاثة المقترضة لتغير الخصوبة والهجرة الداخلية مع مقارنة الفرض المتغيرة الخامسة بكل مستوى بفرض الثبات (الفرض الاول الخاص بثبات معدلات الخصوبة والهجرة الداخلية في سنة الأساس ١٩٧٦) :-

أ - الفرض الخامسة بالمستويات المرتفعة لمعدلات الخصوبة والهجرة الداخلية :
بالرجوع الى البيانات الخاصة بهذه الفرض بالجدول رقم (١) بالملحق

نجد ان معدلات الخصوبة الكلية في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٦ قد ارتفعت عن مستواها في عام ١٩٧٦ ثم بدأت تنخفض في عام ١٩٩١ بنسبة ٤٪ تقريراً ثم بنسبة ١١٪ في عام ١٩٩٦ ثم ثبتت عند هذا المستوى حتى نهاية فترة التقدير .

أما توقعات الحياة عند الميلاد فيفترض أنها ترتفع بمقدار عامين ونصف في السنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ ثم تثبت بعد ذلك حتى نهاية فترة التقدير (جدول ٢) .

وبالنسبة لمعدلات الهجرة الداخلية واعادة التبويب فيفترض أنها تنخفض بنسبة ٥٪ ثم بنسبة ١٠٪ ثم بنسبة ٢٠٪ في السنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ٢٠٠١ على الترتيب (جدول رقم ٤ بالملحق) ويوضح الجدول رقم ٥ بالملحق نتائج تدريج سكان الحضر لهذه الفرض ومنه يتضح الآتي :-

- ١ - انخفاض اعداد سكان الحضر من الفرض الثاني والخاص بثبات معدلات الخصوبة وتغيير معدلات الهجرة عن الفرض الاول الذي يفترض ثباتهما في جميع سنوات التقدير ويرجع ذلك الى تأثر الفرض الثاني بمعدلات الهجرة المفترض انخفاضها مع مرور الزمن وبالتالي انخفاض معدلات النمو في سكان الحضر .
- ٢ - ارتفاع اعداد سكان الحضر في الفرض الثالث الذي يفترض ثبات معدلات الهجرة الداخلية وتغيير معدلات الخصوبة عن الفرض الاول - الذي يفترض ثباتهما - في جميع سنوات التقدير . ويرجع ذلك للأسباب الآتية :-
 - ١ - يفترض الفرض الاول ثبات معدل الخصوبة عند سنة الاساس (١٩٧٦) وهذا المعدل يقل عن معدل الخصوبة المفترض في الفرض الثالث في عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨١ .

ب - يفترض الفرض الاول ثبات مستوى الوفيات عند سنة الاساس بينما يفترض الفرض الثالث تحسن توقعات الحياة عند الميلاد مع مرور الزمن . وقد انعكس اثر ذلك في الفرض الاول في السنوات ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ .

ج - رغم افتراض انخفاض معدلات الخصوبة الكلية في عام ١٩٩١ عما ناظرها في سنة الاساس في الفرض الثالث فان نسبة الانخفاض (٤٪ تقريراً) لم تكن كافية للهبوط بمعدل الزيادة الطبيعية الى مستوى يعادل مستواها في حالة افتراض ثبات كل من معدل الخصوبة الكلية ومستوى الوفيات في سنة الاساس في الفرض الاول وذلك بسبب افتراض التحسن في مستوى الوفيات .

د - ظهر تأثير انخفاض معدلات الخصوبة الكلية عن معدل الزيادة الطبيعية في الفرض الثالث في عام ١٩٩٦ ، اذ انخفض بما يناظره في الفرض

الاول . ولكن سرعان ما يبطل هذا التأثير وعادت معدلات الزيادة الطبيعية الى الارتفاع مرة أخرى بسبب تأثير الافواج المتذبذبة من النساء في سن الحمل ، والناتجة من معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة في الاعوام السابقة .

لقد أدت هذه الأسباب الى ظهور معدلات مرتفعة من الزيادة الطبيعية في الفرض الثالث لتتفوق على ما يناظرها في الفرض الاول ، وبإضافة معدلات الهجرة الداخلية - المفترض ثباتها - إليها نتجت معدلات مرتفعة للنمو الحضري انعكس أثره على ظهور عدد من سكان الحضر يزيد عما يناظره في الفروض الثلاثة في جميع سنوات التقدير . بل وأكثر من ذلك فان اعداد سكان الحضر الذين سجلتهم هذا الفرض يزيد عن أي فرض آخر على مستوى الفروض العشرة .

٣ - في الفرض الرابع نفترض تغير كل من الخصوبة والهجرة الداخلية معاً وفي وقت واحد . فهو بذلك يتاثر بمعدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة التي نتجت عن تغير معدلات الخصوبة الكلية كما يتاثر بمعدلات الهجرة الداخلية المفترض اتجاهها الى الانخفاض على مستوى سنوات التقدير . ونتيجة لذلك فقد كان سكان الحضر في هذا الفرض أقل من يناظرهم في الفرض الثالث بسبب تأثيره بمعدلات الهجرة الداخلية المتناقصة ، ولكنه كان يزيد على كل من الفرضين الأول والثاني في جميع سنوات التقدير ويرجع تفوقه على الفرض الأول الى ان معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة التي تأثر بها نتيجة لافتراضها تغير معدلات الخصوبة كانت أقوى أثراً من معدلات الهجرة المفترض تناقضها في التأثير على سكان الحضر حتى نهاية فترة التقدير رغم أن هذه المعدلات المنخفضة من الهجرة الداخلية قد أثرت على اجمالي معدلات النمو الحضري في الفرض الرابع وجعلته يقل عما يناظره في الفرض الأول ابتداءً من عام ١٩٩٦ .

وفي نهاية دراستنا لهذه الفروض التي تتميز بارتفاع معدلات الخصوبة الكلية ومعدلات الهجرة الداخلية ، يمكن القول ان استخدام متغير الخصوبة الكلية كمؤشر على سكان الحضر في المستقبل عديم الفاعلية وليس له أي أثر يذكر خلال العشرين عاماً القادمة على الأقل . أما الهجرة الداخلية فهي متغير فعال يظهر تأثيره مباشرة على سكان الحضر مهما كانت نسبة الانخفاض في معدلاتها .

ب - الفروض الخاصة بالمستويات التي يمكن توقعها :

وطبقاً لهذه الفروض .. ترتفع معدلات الخصوبة الكلية في عام ١٩٨١ عن مستواها في عام ١٩٧٦ ثم تنخفض بعد ذلك بنسبة ٢٢٪ ، ١١٪ تقريباً . في السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩١ على الترتيب عن مستواها في عام ١٩٧٦ ، ثم تنخفض بنسبة ٢٠٪ تقريباً في عام ١٩٩٦ وتثبت عند هذا المستوى . أما توقعات الحياة عند الميلاد

فيفترض أنها تزيد بمقدار ثلاثة أعوام لكل من الجنسين في عام ١٩٧٦ ثم تزيد بعد ذلك بمقدار عامين ونصف لكل من الذكور والإناث في السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٦ على الترتيب ثم تثبت بعد ذلك حتى نهاية فترة التقدير (جدول رقم ٢) .

أما الهجرة الداخلية فيفترض أنها ستنخفض بنسبة ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٣٠٪ في السنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ٢٠٠١ على الترتيب عن مستواها في عام ١٩٧٦ (جدول رقم ٤ بالملحق) . ويوضح الجدول رقم ٦ بالملحق نتائج تقدير سكان الحضر في ضوء هذه الفرضيات يمكن أن تستنتج الآتي :-

١ - يقل سكان الحضر في الفرض الخامس الخاص بثبات معدلات الخصوبة الكلية وتغير معدلات الهجرة عن نظيره في الفرض الأول الخاص بثبات كل من معدلات الخصوبة الكلية والهجرة الداخلية عن مستواها في عام ١٩٧٦ في جميع سنوات التقدير ، والسبب في ذلك يرجع إلى تأثير الفرض الخامس ب معدلات ثمو أقل مما يناظرها في الفرض الأول بسبب افتراضنا لانخفاض معدلات الهجرة الداخلية مع مرور الزمن مع ثبات معدلات الزيادة الطبيعية . لذلك فإن معدلات النمو في سكان الحضر ستكون أقل مما يناظرها في الفرض الأول في جميع سنوات التقدير .

٢ - إذا افترضنا ثبات معدلات الهجرة الداخلية وتغير معدلات الخصوبة الكلية كما هو الحال في الفرض السادس فإن عدد سكان الحضر في عام ٢٠٠٦ سوف يكون أقل من نظيره في حالة افتراض ثبات كل من معدلات الخصوبة الكلية والهجرة الداخلية في الفرض الأول والسبب في ذلك هو تأثير الفرض السادس بالمستويات المنخفضة من الخصوبة التي انعكست أثرها على معدلات الزيادة الطبيعية وبالتالي معدلات النمو في سكان الحضر . ولكن يجب أن نلاحظ أن المعدلات المنخفضة من الخصوبة لم يظهر أثرها على معدلات الزيادة الطبيعية وبالتالي على معدل النمو في سكان الحضر إلا في عام ١٩٩٦ فقط . أما قبل هذا التاريخ فقد كان عدد سكان الحضر في الفرض السادس يفوق نظيره في الفرض الأول . ونؤكداً نفترض أن معدل الخصوبة الكلية سوف يزيد في عام ١٩٨١ عن مستواه في عام ١٩٧٦ (٦ مترافقاً معه) فان معدل الزيادة الطبيعية في عام ١٩٨١ في الفرض السادس يظهر أكبر من نظيره في الفرض الأول الذي يفترض ثبات معدل الخصوبة الكلية عند مستواها في عام ١٩٧٦ . ومع أننا افترضنا أن معدل الخصوبة الكلية سوف يحقق انخفاضاً قدره ٢٪ تقريباً عام ١٩٨٦ عن مستواه في عام ١٩٧٦ (٦ مترافقاً معه) إلا أن هذا الانخفاض الطفيف لم يؤثر على معدل الزيادة الطبيعية في الفرض السادس ويجعله يقل عمماً يناظره في الفرض الأول . ومن ذلك نستنتج أن الانخفاض في معدلات الخصوبة الكلية عن نظيره في سنة الأساس ١٩٧٦ المفترض ابتداءً من عام ١٩٨٦ لم يظهر أثره على سكان الحضر

الا في عام ١٩٩١ والسبب في ذلك يرجع إلى ضآلة نسبة الانخفاض في معدلات الخصوبة المفترضة عام ١٩٨٦ في هذا الفرض من جهة وافتراض تحسن مستوى الوفيات من جهة أخرى إلى جانب تأثيره بالزيادة في اعداد النساء في سن الحمل .

وعلى ذلك يمكن القول في ضوء هذه الفروض: ان الانخفاض في معدلات الخصوبة الكلية يكون تأثيره محدود على مدى الفترة الزمنية حتى عام ١٩٩٦ ويكون أثره واضحًا على مدى عام ٢٠٠٦ .

٣ - اذا افترضنا تغير كل من معدل الخصوبة الكلية ومعدل الهجرة الداخلية معاً وفي وقت واحد كما هو واضح من الفرض الرابع فاننا نلاحظ ان عدد سكان الحضر عام ٢٠٠٦ سيكون اقل من نظيره في كل من الفرض الاول والخامس . والسبب في ذلك يرجع إلى تأثير معدلات النمو الحضري في هذا الفرض بانخفاضين في وقت واحد . انخفاض في معدل الخصوبة الكلية وانخفاض في معدل الهجرة الداخلية . ولكننا نلاحظ ان الانخفاض لم يتحقق لهذا الفرض عن الفروض الثلاثة السابقة الا ابتداءً من عام ١٩٩١ فقط . وقبل هذا التاريخ وفي عام ١٩٨٦ كان عدد سكان الحضر في هذا الفرض يزيد عن سكان الحضر في الفرضين الاول والخامس . ويرجع ذلك إلى ان الفرض الاول نفترض فيه ثبات الخصوبة عند مستواها في عام ١٩٧٦ وهي منخفضة في حين ان هذا الفرض (الفرض السابع) يفترض تغيرها في عام ١٩٨١ بالزيادة وبذلك تتجدد معدلات زيادة طبيعية مرتفعة وبالتالي معدلات نمو حضري يفوق نظيره في الفرض الاول رغم افتراض انخفاض معدلات الهجرة الداخلية . ونفس السبب ينطبق على الفرض الخامس مضافاً إليه تأثير الفرض الخامس بانخفاض آخر مفترض في معدل الهجرة الداخلية وبالتالي معدل نمو حضري يقل عما يناظره في الفرض السابع .

وفي عام ١٩٩١ يزيد عدد سكان الحضر في الفرض السابع عما يناظره في الفرض الخامس الذي يفترض ثبات معدل الخصوبة وتغير معدلات الهجرة الداخلية بسبب تأثيره بمعدلات الخصوبة المرتفعة في السنوات السابقة .

ويمكنا ان نستنتج ان تغيير كل من الخصوبة والهجرة الداخلية معاً في الفرض السابع ترتب عليه انخفاض معدلات النمو الحضري بدرجة أسرع من خفض معدلات الخصوبة الكلية فقط مع ثبات معدلات الهجرة الداخلية الظاهرة في الفرض السادس .

لقد انعكس أثر ذلك على التعجيل في خفض عدد سكان الحضر في هذا الفرض عما يناظره في الفرض الاول (حالة ثبات كل من الخصوبة والهجرة) اذ تحقق ذلك الخفض في عام ١٩٨٦ بدلاً من عام ١٩٩٦ الذي تحقق في الفرض السادس كما ترتب

على افتراض تخفيض معدلات الخصوبة والهجرة الداخلية معاً في الفرض السابع أن انخفض عدد سكان الحضر في نهاية فترة التقدير بدرجة تفوق ما يناظرها في الفرض الأول والخامس والسادس .

وفي النهاية نود أن نذكر أن تأثير الهجرة الداخلية على التحكم في سكان الحضر سريع المفعول في الأجل القصير أما التحكم في الخصوبة فلا يؤتي ثماره في تخفيض سكان الحضر إلا في الأجل الطويل وتأثيره يكاد يكون محدوداً في الأجل القصير وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه سابقاً في بند ١ .

ج - الفروض الخاصة بالمستويات المنخفضة لمعدلات الخصوبة والهجرة الداخلية

وفي هذه الفروض ترتفع معدلات الخصوبة الكلية في عام ١٩٨١ عن مستواها في عام ١٩٧٦ ، ثم تنخفض بنسبة ٤٠٪ ، تقربياً في السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩١ على الترتيب عن مستواها في عام ١٩٧١ ثم تنخفض بعد ذلك بنسبة ٦٨٪ تقربياً عام ١٩٩٦ وتثبت بعد ذلك حتى نهاية فترة التقدير . أما توقعات الحياة عند الميلاد فيفترض أنها تزيد بمقدار ثلاثة أعوام ونصف لكل من الذكور والإناث في عام ١٩٨١ عن مستواها في عام ١٩٧٦ ثم تزيد بعد ذلك بمقدار عامين ونصف في السنوات ١٩٨٦ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٦ . وتثبت بعد ذلك حتى نهاية فترة التقدير (جدول ٢) . أما معدلات الهجرة الداخلية فيفترض أنها سوف تنخفض بنسبة ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، ٤٠٪ في السنوات ١٩٨١ ، ١٩٩١ ، ٢٠٠١ على الترتيب عن مستواها في الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٦) (جدول رقم ٤ بالملحق) .

ويبيّن جدول ٧ بالملحق نتائج التقدير لكل من الفرض الأول والثامن والتاسع والعشر ومنها يمكن أن نستنتج ما يلي : -

١ - انخفاض أعداد سكان الحضر في الفرض الثامن بما يناظره في الفرض الأول في جميع سنوات التقدير ، ويرجع ذلك إلى تأثير الفرض الثامن بمعدلات الهجرة الآخذة في الانخفاض والتي خفضت سرعة النمو الحضري .

٢ - سجل الفرض التاسع والخاص بثبات معدلات الهجرة الداخلية وتغير معدلات الخصوبة الكلية انخفاضاً في عدد سكان الحضر في نهاية فترة التقدير (عام ٢٠٠٦) يقل عن كل من الفرض الأول والثامن وذلك بسبب تأثيره بالمستويات المنخفضة من معدلات الخصوبة الكلية .

ونظراً لأننا نفترض ارتفاع مستوى الخصوبة في عام ١٩٨١ عن مستواها في عام ١٩٧٦ . فإن معدل الزيادة الطبيعية المرتفع الناتج عن ذلك أدى إلى ارتفاع عدد سكان الحضر في عام ١٩٨١ في الفرض التاسع بما يناظره في كل من الفرضين الأول والثامن . وإذا كنا قد افترضنا أن معدل الخصوبة الكلية سيبدأ في الانخفاض في عام ١٩٨٦ إلا أن نسبة الانخفاض

المقترحه فى العام المذكور (٤٠٪) سوف لا تكون كافية للهبوط بمعدل الزيادة الطبيعية الى مستوى يعادل نظيره فى نفس العام فى كل من الفرضين الاول والثامن وقد انعكس اثر ذلك على زيادة عدد سكان الحضر عام ١٩٨٦ فى الفرض التاسع عما يناظرهم فى الفرضين الاول والثامن . ولقد بدأ يظهر تأثير تخفيض معدلات الخصوبة الكلية على معدلات الزيادة الطبيعية وبالتالي على معدلات النمو الحضرى ابتداء من عام ١٩٩١ فى الفرض التاسع والذى ظهر اثره على اعداد سكان الحضر الذين يقل عددهم عن يناظرهم فى الفرض الاول حتى نهاية فترة التقدير .

٣- كان لأثر افتراض انخفاض كل من معدلات الخصوبة الكلية والهجرة الداخلية معا فى الفرض العاشر وبنسبة كبيرة نسبيا ان انخفض معدلات النمو الحضرى انخفاضا واضحا مما انعكس اثره على سكان الحضر الذين كانوا يتعادلون مع من يناظرهم فى الفرض الثامن (اي حالة افتراض التأثير على معدلات الهجرة الداخلية فقط وبنسبة كبيرة مع ثبات معدلات الخصوبة الكلية عند مستواها عام ١٩٧٦) .

ومن ذلك يمكن أن نستنتج ان تخفيض معدلات الخصوبة الكلية بحسب مرتفعة يكون له أثر فعال على تخفيض النمو الحضرى مثله في ذلك مثل تخفيض معدلات الهجرة الداخلية بحسب مرتفعة ايضا وقد يتتفوق عليها في الاجل الطويل .

رابعا : الخلاصة :

بعد ان تتبعنا أثر كل من الخصوبة والهجرة الداخلية على مر الزمن في ظل فرضيات مختلفة يمكننا ان نطرح هذين السؤالين : -

- ١ - ما هو تأثير كل من الخصوبة والهجرة الداخلية كمتغيرات ديمografية على سكان الحضر في المستقبل ؟ وما مدى الدور الذي يمكن ان يلعبه كل منهما في حل مشكلة التحضر في البلاد ؟
- ٢ - هل تمكنا الدراسة السابقة من وضع تصور لسكان الحضر في المستقبل لمصر ؟

ويمكن الاجابة على السؤال الاول من واقع دراستنا لأثر كل من الخصوبة والهجرة الداخلية على النمو الحضرى وبالتالي على مشكلة التحضر في مصر . فقد أتضح لنا أن الخصوبة كمتغير ديمografي لا يكون له أثره على نمو السكان الا اذا كان التغير فيها بحسب كبيرة وفي الاجل الطويل . اما الهجرة الداخلية فهي متغير له اثره المباشر على النمو الحضرى مهما كانت نسبة التغير فيها والفتره الزمنية التي تحدث خلالها كما هو واضح من الفرض الثاني والخامس والثامن حيث أدى انخفاض معدلات الهجرة الداخلية على ثبات الخصوبة الى الوصول

بسكنى الحضر الى ٥٥٪ ، ٥٣٪ ، ٥٢٪ ، ٥٠٪ في عام ٢٠٠٦ على الترتيب . وفي الوقت نفسه تبين الفروض الثالث وال السادس والتاسع ان الانخفاض في معدلات الخصوبة مع ثبات معدلات الهجرة الداخلية أدى الى الوصول بنسبة سكان الحضر في عام ٢٠٠٦ الى ٥٦٪ ، ٥٦٪ ، ٥٨٪ ، ٥٩٪ على الترتيب .

وللإجابة على السؤال الثاني لابد لنا من أن نأخذ في الاعتبار أن معدلات الخصوبة في تغير مستمر وأن هناك عوامل عديدة ظهرت في المجتمع المصري ستعمل على تخفيض معدلات الخصوبة في المستقبل . ويتبع سلوك معدلات الهجرة الداخلية في التعدادات المختلفة (جدول ٣) يظهر أنها متوجهة الى التنافس . لذلك فإن نمو سكان الحضر في مصر في المستقبل سوف يتاثر بالتغير الذي يحدث في كل من معدلات الخصوبة ومعدلات الهجرة الداخلية معاً وفي وقت واحد وإن هذا التغير سوف يكون في ظل الفرض السابع وهو الفرض الأكثر احتمالاً . وفيما يلى توقع النمو الحضري في اجمالي سكان الجمهورية وسكنى الحضر وفقاً لهذا الفرض :

جدول (٤)

النمو الحضري المتوقع في مصر (١٩٧٦ - ٢٠٠٦)

السنة	اجمالي السكان (بالآلاف)	سكان الحضر بالآلاف	% الحضر
١٩٧٦	٣٦٨٢٥	١٦١٣٧	٤٣٪
١٩٨١	٤٢٢٢٥	١٩٤٢١	٤٥٪
١٩٨٦	٤٩٠٧٨	٢٣١٢٩	٤٧٪
١٩٩١	٥٥٢٢٤	٢٢٢٤٧	٤٨٪
١٩٩٦	٦٢٦٥٠	٣١٧٢٩	٥٠٪
٢٠٠١	٧١٠١٥	٣٧٠٢٥	٥٢٪
٢٠٠٦	٨٠٧٤٨	٤٣٤٥٢	٥٣٪

اولاً: المراجع العربية :

الام المتحدة . طرق استطلاعات السكان حسب العمر والنوع . الكتب
الثالث ترجمة احمد ابراهيم عيسى ومراجعة محمد
السيد الخضرى - المركز اليموجرافى لشمال افريقيا .
القاهرة ١٩٦٠ .

جهاز تنظيم الاسرة والسكان . التقرير الاحصائى . نشرة نصف سنوية
العدد الرابع ديسمبر ١٩٨٠ . القاهرة ١٩٨٠ .

الجهاز المركزي للتعمية العامة والاحصاء . احصاء المواليد والوفيات
١٩٧٢ - ١٩٧٥ (١٩٦٢ - ١٩٧٥) . القاهرة ١٩٧٢ .

• التعداد العام للسكان ١٩٦٠ .
الجزء الثاني . القاهرة ١٩٦٣ . ١٩٦٣ .

• النتائج الشهادية للتعداد السكاني
بالعينة عام ١٩٦٦ . القاهرة ١٩٦٧ . ١٩٦٧ .

• مجموعة الاحصاءات البيوية للجمهورية
العربية المتحدة . مرجع ٤٠٠٤ ، القاهرة ١٩٦٨ . ١٩٦٨ .

• التعداد العام للسكان والاسكان
١٩٧٩ اجمالى الجمهورية . مرجع ١٥١١١-٩٢ . ١٩٧٨ .
القاهرة ١٩٧٨ .

• التعداد العام للاسكان ١٩٨٦ (النتائج)
الأولية القاهرة ١٩٨٧ . ١٩٨٧ .

ذكرى عبد الخالق وآخرون (دكتور) . تقدير عدد سكان الجمهورية العربية
المتحدة حسب فئات السن والنوع (ريف - حضر) خلال
الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٥ (تقدير غير منشور) معهد
التخطيط القومى . القاهرة ١٩٦٨ .

الشواش ، هيفاء (دكتور) "المؤلف السكاني العالمي" . دراسات سكانية
١٩٧٩ .
عدد اكتوبر/ديسمبر ١٩٧٩ . جهاز تنظيم الاسرة
والسكان . القاهرة ١٩٧٨ .

عطية ، محمد مصطفى ، الجوانب الديمografية لمشكلة التحضر - رفي مصر
١٩٨٢ .
رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث
الاحصائية - جامعة القاهرة - ١٩٨٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

Bogue Donald J. (1969). Principles of Demography. John Wiley and Sons, Inc. New York, Sydney, Toronto, 1969.

Farag; M. (1977). Evaluation of Demographic Data, Demographic Center, Cairo, 1977.

Gibbs, Jack P. (1967). Urban Research Methods. D.Van Nostr and Com. INC Princeton New Jersey, Toronto, London Melbourne. 1967.

Hauser, Philip M. Sechnore, Lee F. (1969). The Study of Urbanization. Julian Willy and Sons, Inc. New York, Sydney, Toronto, 1969.

United Nation (1974). Methods for Projections of Urban and Rural Population, Manual 8. New York, 1974.

الملاحق

جدول رقم (١)

الفرض الأول

معدلات الخصوبة العمرية في السنوات (١٩٧٦ - ٢٠٠٦)

النفقات	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
معدل الخصوبة الكلى	١٤٦٩	١٠٠	٣٦	٤٩	٥٩	٩٥	٣٩
١٩-١٥	٢٣٢٧	٢٦	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨
-٢٠	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣
-٢٥	٢٩٨	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩
-٣٠	٢٦٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥
-٣٥	٢٠٢	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩
-٤٠	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
٤٩-٥٥	٥٦٥	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦

المصادر : معدود ٢ (جهاز تنظيم الأسرة والسكان ، ١٩٨٠) وبasis الامم المتحدة محسوبة .

جدول رقم (٢)

الفرض الثاني : معدلات الخصوبة العمرية في السنوات

(١٩٧٦ - ٢٠٠٦)

النفقات	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
معدل الخصوبة الكلى	١٤٦٩	١٠٠	٣٦	٤٩	٥٩	٩٥	٣٩
١٩-١٥	٢٢٠	٢٦	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨
-٢٠	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣
-٢٥	٢٩٨	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩
-٣٠	٢٦٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥
-٣٥	٢٠٢	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩
-٤٠	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
٤٩-٥٥	٥٦٥	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦

المصدر : (مصادر الجدول السابق)

جدول رقم (٣)

الفرض الثالث : معدلات الخصوبة العمرية في السنوات (١٩٧٦-٢٠٠٦)

النفقات	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٦
معدل الخصوبة الكلى	١٤٦٩	١٠٠	٣٦	٤٩	٥٩	٩٥	٣٩
١٩-١٥	٢٤٢	٢٦	٣٢٢	٣٢٣	٣٢٨	٣٢٨	٣٢٨
-٢٠	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣	١٦٣
-٢٥	٢٩٨	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩	٢٦٩
-٣٠	٢٦٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥
-٣٥	٢٠٢	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩	١٧٩
-٤٠	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
٤٩-٥٥	٥٦٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦	٥٥٦

المصادر : (مصادر الجدول السابق)

جدول رقم (٤)

الفروض الخاصة بمعدلات الهجرة الداخلية

سنوات التقدير	الفرض الاول	الفرض الثاني	الفرض الثالث
١٩٧٦	١٠٣	١٠١	٩٨
١٩٨١	٩٥	٩٩	٩٨
١٩٨٦	٩٥	٩٩	٩٨
١٩٩١	٩٦	٩٨	٩٧
١٩٩٦	٩٦	٩٨	٩٦
٢٠٠١	٩٦	٩٧	٩٦
٢٠٠٦	٩٦	٩٧	٩٦

شول رتم (۵)

الثبات لتعديلات الخبرة والخبرة المكتسبة في التأمين على المخاطر.

卷之三